موجز قطري
موريتانيا

الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

مكافحة الفساد

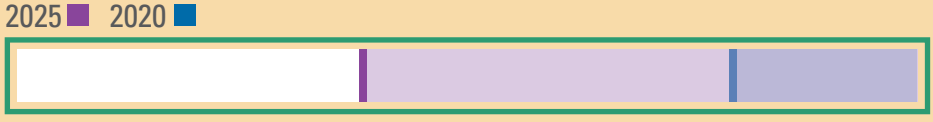

ضعيف جداً ضعيف ابتدائي متوسط متطوّر قوي قوي جداً

المكونات	2020	2025
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	2.33	▲ 4.08
مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	3.50	▲ 6.13
الميزانية والنفقات العامة	0.00	▲ 3.50
الحكومة الرقمية	0.00	◄ 0.00
الحكومة المفتوحة والشفافية	0.00	▲ 3.50
معايير المشتريات العامة	0.00	▲ 4.38

المكونات

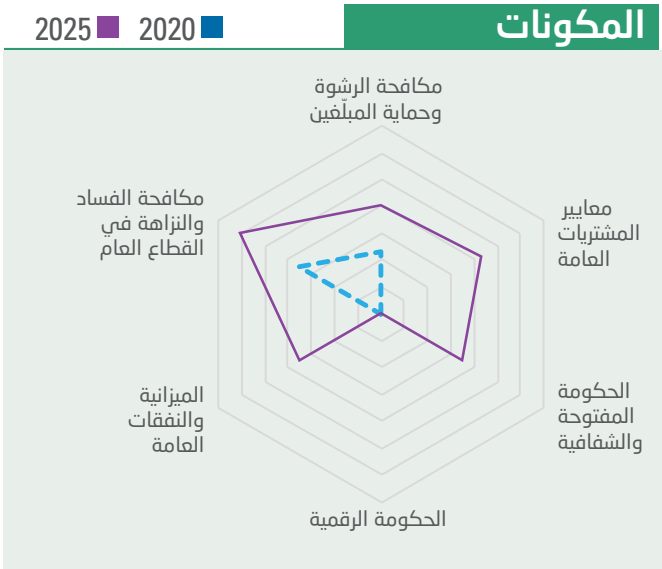

العناصر

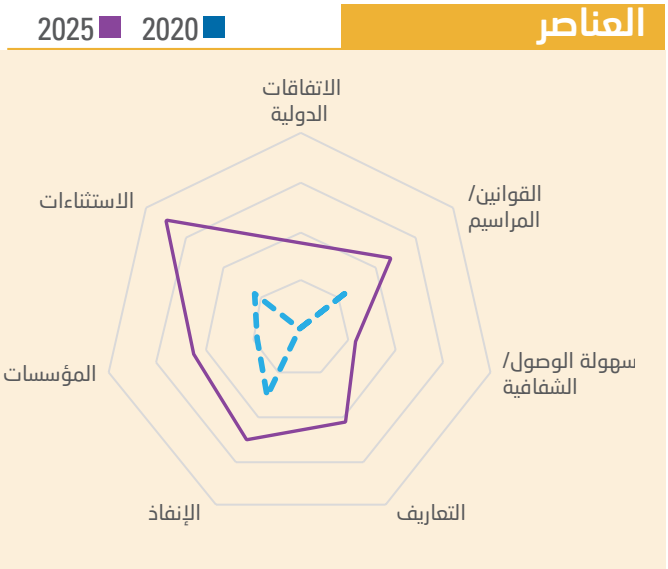

جرى إعداد هذا الملف الوطني بناءً على الإطار القانوني والتنظيمي الساري في كانون الأول/ديسمبر 2025.

أجري تقييم مكافحة الفساد تحت المظلة الأوسع لمشروع الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، وعلى أساس مجموعة من المؤشرات المصنفة ضمن ستة مكونات أساسية: مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام، ومكافحة الرشوة وحماية المبلّغين، والميزانية والنفقات العامة، والحكومة الرقمية، والحكومة المفتوحة والشفافية، ومعايير المشتريات العامة.

في هذه الوثيقة لمحة وتحليل على أساس التقييم المذكور ومؤشراته من حيث ما تنطبق على حالة موريتانيا.

وفيها أيضاً استعراض للقوانين والأنظمة التي تحكم مختلف أبعاد مكافحة الفساد، على أساس المكونات الستة للتقييم.

اعتمدت موريتانيا إطارا قانونيا لمعالجة الفساد، يشمل قانون مكافحة الفساد (القانون رقم 14 لعام 2016)، والقانون العضوي رقم 032 لعام 2018 المتعلق بمحكمة الحسابات، الصادر في 20 تموز/يوليو 2018.

على الصعيد الدولي، وقعت موريتانيا اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته في كانون الأول/ديسمبر 2005 وصادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في تشرين الأول/أكتوبر 2006.

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام

الهدف من مكون التقييم هذا هو تبيّن الإطار القانوني المعتمد لدى البلد لمنع الفساد في القطاع العام، والتصدي له إذا وقع. ويشمل تعريف الفساد والممارسات المتصلة به في القانون، ووجود اتفاقيات إقليمية ودولية في هذا الصدد، وآليات التنفيذ والرقابة الرئيسية، ونظام العقوبات والإعفاءات المشروطة حيثما تنطبق.

يحدد القانون رقم 021 لعام 2025، المتعلق بمكافحة الفساد، مجموعة من الجرائم المرتبطة بالفساد، تشمل الرشوة، واختلاس الأموال العامة، والكسب غير المشروع، وأشكال أخرى من إساءة استخدام المنصب، وينص على عقوبات هذه الجرائم، بما في ذلك الغرامات والسجن. ويلزم القانون المسؤولين العموميين بالإبلاغ عن الانتهاكات.

وتنص المادة 23 على أن أي مسؤول دائم أو مؤقت يعلم بفعل فساد ولا يسارع إلى إبلاغ السلطات المختصة عنه سيخضع للعقوبة.

كما ينص القانون رقم 023 لعام 2025 على إنشاء السلطة الوطنية لمكافحة الفساد لتتولى مهمة منع الفساد ومكافحته في جميع مجالات الحياة العامة. وتتولى السلطة إجراء تقييمات دورية لمخاطر الفساد، وتقييم تنفيذ القوانين والإجراءات الإدارية المتعلقة بمكافحة الفساد، وإصدار التوصيات لتعزيز فعاليتها. وتوائم موريتانيا تشريعاتها المحلية مع المعايير الدولية عبر المشاركة في الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني المعتمد في موريتانيا لمنع الرشوة وما يتصل بها من ممارسات، واكتشافها ومعاقبة مرتكبيها، وتدابير حماية الأشخاص الذين يبلّغون عن مثل هذه السلوكيات. ويتناول تعريف الرشوة والجرائم المرتبطة بها في التشريع الوطني، ووجود الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والآليات الرئيسية للتحقيق والرقابة، والعقوبات والتدابير التصحيحية المعمول بها، والسياسات لتعزيز السلوك الأخلاقي

والمناهض للرشوة، ووجود أنظمة لحماية المبلغين عن المخالفات وقنوات للإبلاغ، ومدى سهولة الوصول إلى هذه الأنظمة والقنوات.

خصصت لتجريم الرشوة المواد 3 و4 و5 من قانون مكافحة الفساد، التي تحدد العقوبات على المسؤولين العموميين الذين يسيئون استخدام مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية.

كما عززت موريتانيا التزاماتها بمكافحة الفساد على المستوى الدولي من خلال الانضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، والتصديق على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، وتشمل المعاهدتان معايير لتجريم الرشوة، وتحسين التنفيذ، وزيادة التعاون الدولي.

وبالنسبة إلى آليات الكشف عن المخالفات، توسع المادة 5 من القانون رقم 023 لعام 2025 ولاية السلطة الوطنية لمكافحة الفساد لتشمل تلقي البلاغات والإخطارات المتعلقة بأعمال الفساد المشتبه بها، وعند الاقتضاء، إحالتها إلى السلطات المختصة، مع متابعة تنفيذ الإجراءات ذات الصلة. وتعطي المادة نفسها السلطة صلاحية إنشاء نظام لحماية الشهود والمبلغين عن المخالفات في الجرائم المتعلقة بالفساد. وتنص المادة 22 من القانون رقم 2025-021 على حماية المبلغين عن المخالفات والشهود والخبراء والضحايا، وتفرض عقوبات على الأفراد الذين يهددون أو يحاولون إيذاء الأشخاص من هذه الفئات.

الميزانية والنفقات العامة

يتناول مكون التقييم هذا المعايير والآليات المعمول بها لتنظيم الميزانية والنفقات العامة والإشراف عليها، بما في ذلك وجود معايير قانونية للمراقبة والتدقيق، وإمكانية الوصول إلى معلومات الميزانية لأصحاب المصلحة.

ينص القانون العضوي رقم 032 لعام 2018 المتعلق بمحكمة الحسابات على أن المحكمة تتولى مسؤولية مراقبة الأموال العامة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، والشفافية. وتعرف المادة 2 تفويض المحكمة بأنه مراقبة الأموال العامة والمساهمة في الإدارة السليمة والفعالة للمالية في القطاع العام. وتفرض المادة 17 على المحكمة الإشراف على دقة الإيرادات والإنفاق في الميزانيات العامة، بالإضافة إلى الاستخدام الصحيح للأموال العامة. وتركز المادة 18 على الهدف العام من هذه الرقابة، وهي تعزيز كفاءة الإنفاق العام.

إلا أن التشريع لا ينص على التزامات قانونية صريحة بنشر بيانات ما قبل الميزانية أو الميزانيات الموجهة إلى المواطنين، أو أي وثائق مبسطة أخرى عن الميزانية تعزز مشاركة الجمهور وفهمه.

الحكومة الرقمية

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني للحكومة الرقمية، بما في ذلك حماية الخصوصية وأمن البيانات، والوصول إلى البيانات الحكومية.

لم يخصص، حتى الآن، تشريعٌ لتنظيم أنشطة الحكومة الرقمية في موريتانيا. ونتيجة لذلك، لا يزال إطار الحكومة الرقمية في البلد في مرحلة مبكرة من التطور، حيث لا تعالج التشريعات بالدرجة الكافية جوانب رئيسية من هذا المجال، مثل حماية الخصوصية، وأمن البيانات، والوصول المفتوح إلى البيانات الحكومية.

الحكومة المفتوحة والشفافية

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني لتعزيز الشفافية والحكومة المفتوحة. ويتناول مدى تجسيد المبادئ المرتبطة بالشفافية، مثل حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات، والتزامات الإفصاح، والآليات التي تمكن من الرقابة العامة، في التشريعات، فضلاً عن دور المؤسسات المسؤولة عن متابعة الامتثال لها.

يتطلب القانون رقم 022 لعام 2025 المتعلق بالشفافية المالية في الحياة العمومية من فئات معينة من المسؤولين العموميين تقديم تصريح دوري عن أصولهم أمام لجنة الشفافية المالية في الحياة العمومية. وقد اعتمدت هذه الآلية للكشف عن الإثراء غير المشروع وعن تضارب المصالح.

وتُخضع المادة 16 من القانون هذه التصريحات للسرية الصارمة، ما يحد من الوصول إليها بالكيانات المخولة والإجراءات اللازمة. وهذه الأحكام تؤسس للمساءلة الداخلية، ولكن ليس لإنفاذ حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات، ولا لتحديد الشفافية بوضوح.

ولم تسن موريتانيا حتى الآن قانوناً يحفظ حق الجمهور في الحصول على المعلومات من السلطات الحكومية، ويحدد إجراءات واضحة واستثناءات وآليات استئناف. ونتيجة لذلك، لم تدمج بعد مبادئ الحكومة المفتوحة الأوسع في إطار قانوني متماسك.

معايير المشتريات العامة

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني الذي ينظم المشتريات العامة، بما في ذلك المعايير والإجراءات لمنح العقود العامة، وتحديد السلطات والهيئات الرقابية المسؤولة، وتوفر آليات التنفيذ والمراجعة، ودرجة شفافية وسهولة عمليات الشراء، ومدى دمج اعتبارات مكافحة الفساد، ومشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين، والاستثناءات أو الأنظمة الخاصة المطبقة.

ينص القانون رقم 024 لعام 2021 بشأن تنظيم الصفقات العمومية على النظام العام لمنح وتنفيذ العقود العامة. ويستند القانون إلى مبادئ الوصول الحر إلى العقود العامة، ومعاملة المرشحين بشكل متساو، وشفافية الإجراءات. ويحظر القانون صراحة التمييز على أساس الجنسية.

وتحدد المادة 6 ثلاث مؤسسات رئيسية مسؤولة عن الإشراف وتنفيذ نظام المشتريات العامة:

- لجنة لتنظيم الصفقات العامة في كل وزارة، مسؤولة عن التخطيط ومنح ومراقبة العقود العامة.
- اللجنة الوطنية لرقابة الصفقات العمومية، التي تعمل تحت إشراف رئيس الوزراء، وتقدم آراء بشأن الإجراءات الاستثنائية والتخطيط للمشتريات العامة، والإشراف اللاحق على تنفيذ العقود، وتجميع المعلومات ذات الصلة، وذلك ضمن أطر تنظيمية قانونية ومواعيد محددة.
- سلطة تنظيم الصفقات العمومية التي تكلف بتحديد سياسات وأنظمة المشتريات العامة، وإصدار آراء مستقلة حول مشاريع التشريعات، ومراقبة الامتثال لقواعد الشراء، ومساعدة الهيئات الأخرى في صياغة التعليمات، وأدلة التقييم، والوثائق ذات الصلة.

لتعزيز الشفافية، تلزم المادة 40 بنشر القرارات المتعلقة بجميع مراحل المشتريات العامة، كما تمنح مقدمي العطاءات الحق في الطعن في هذه القرارات من خلال آليات المراجعة المعتمدة. ويساهم هذا الإطار في المساءلة ويمكن الأطراف المتضررة من السعي للحصول على الإنصاف.

توصيات

- وضع تعريف قانوني واضح للشفافية.
- السماح للجمهور بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بتصاريح الأصول المملوكة للمسؤولين العموميين.
- اعتماد قانون محدد يُلزم بنشر بيانات ما قبل الميزانية أو وثائق ميزانية يسهل على المواطنين فهمها.
- اعتماد تشريعات تلزم بمعايير لتقديم الخدمات الرقمية.
- سن تشريعات محددة تشرف على الاستخدام الأخلاقي للتقنيات الرقمية.
- صياغة السياسات وسن التشريعات لدعم إطلاق الحكومة الرقمية.
- تعريف معايير تشريعية واضحة لتقييم الرشوة والجرائم الأخرى المتعلقة بالفساد.
- تعزيز التعاون بين الهيئات الإدارية العامة للحد من الفساد.
- تطوير استراتيجيات وبرامج لرفع مستوى الوعي العام بالفساد.
- إنشاء برامج لتدريب المسؤولين العموميين على معايير المشتريات العامة.

2500483A

www.unescwa.org

E/ESCWA/CL6.GCP/2025/ABLF/1/Series.3/CP/Mauritania